

خطوات إسرائيلية لتهدئة التوتر مع الأردن: خمسون مليون متر مكعب من المياه

المسجد الأقصى وتهجير فلسطينيين من بيوتهم لتعيد التوتر إلى أقصاه، حيث أدان الصفاي "الهجمات العنصرية" الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية داعياً إلى "تحرك دولي لحماية القدس". وحذر إسرائيل من أن "القدس خط أحمر والمساس بها لعب بالنار".

وكتب الصفاي على صفحته على تويتر باللغة العربية "ندين الهجمات العنصرية على البلدة القديمة في القدس المحتلة ونحذر من تبعاتها"، مؤكداً أنه "لا بد من تحرك دولي فاعل لحماية المقدسين من الاعتداءات وما تمثله من كراهية وعنصرية".

ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستعمل على التهدئة مع الأردن، ومبادرتها إلى بيع كميات إضافية من المياه هي رسالة إيجابية بالنسبة إلى الأردنيين.



ياسر لبيد
الأردن جار وشريك مهم وسنوسع التعاون الاقتصادي معه

وتزامن هذه التهدئة مع زيارة العاهل الأردني إلى واشنطن وعقد لقاء منظرًا مع الرئيس الأميركي جو بايدن في التاسع عشر من يوليو الجاري. وستستل الزيارة "الضوء على الشراكة الدائمة والاستراتيجية بين الولايات المتحدة والأردن، الشريك الأمني الرئيسي والحليف للولايات المتحدة" وفق ما قالت المتحدث باسم البيت الأبيض جين بساكي.

ويواجه الأردن الذي يعد من الدول الأكثر افتقاراً إلى المياه في العالم وضعا مائيا حرجا هذا الصيف مع عجز متوقع في المياه المخصصة للشرب بمقدار 40 مليون متر مكعب إثر تراجع تساقط مياه الأمطار.

وأعلنت عمان منتصف أبريل الماضي أن إسرائيل وافقت على بيعها 8 ملايين متر مكعب من المياه إضافة إلى 55 مليون متر مكعب يحصل عليها الأردن سنويا بموجب معاهدة السلام الموقعة بين البلدين عام 1994. بينما تحدثت إسرائيل حينها عن تزويد الأردن بثلاثة ملايين متر مكعب فقط.

ووفقا للصحافة الإسرائيلية تدفع عمان ثمن المياه الإضافية بما يعادل 40 سنتا للتر المكعب. وتحتاج المملكة سنويا إلى قرابة 1.3 مليار متر مكعب من المياه للاستخدامات المختلفة.

عمان - كشفت مصادر دبلوماسية عن لقاء مرتقب بين العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت خلال الأيام القليلة المقبلة في واشنطن، في إشارة إلى تحسن ملموس في العلاقات بين البلدين بعد التدهور الذي شاب العلاقة أثناء فترة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، وشهد أوضح فصوله خلال التوترات الأخيرة في القدس.

باتي هذا في وقت أعلنت فيه إسرائيل أنها ستبيع الأردن خمسين مليون متر مكعب من المياه وسترفع صادراته إلى الفلسطينيين، وذلك على هامش اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بنظيره الإسرائيلي يائير لبيد الخميس على الجانب الأردني من جسر الملك الحسين (اللنبي).

وقالت وزارة الخارجية الأردنية في بيان الخميس إن إسرائيل ستبيع المملكة خمسين مليون متر مكعب إضافية من المياه، وسترفع سقف الصادرات الأردنية إلى الفلسطينيين من 160 مليون دولار سنويا إلى 700 مليون. واتفق الجانبان كذلك على أن تجتمع الفرق الفنية من البلدين خلال الأيام القادمة لإنهاء التفاصيل الفنية حول اتفاق المياه، ومتابعة تفاصيل الاتفاق بشأن الصادرات الأردنية إلى الفلسطينيين.

وقال لبيد "المملكة الأردنية جار وشريك مهم... سنوسع التعاون الاقتصادي بما يخدم مصالح بلدينا". واتسمت العلاقات الأردنية - الإسرائيلية بالتذبذب خلال السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى غياب التفاهم بين العاهل الأردني ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، وازداد الوضع سوءا بين الجانبين مع إهمال متعمد من قبل تل أبيب لعمان خلال توقيع اتفاقات أبراهام وتركيز إسرائيل على علاقاتها العربية الجديدة.

وفي مارس الماضي برزت أزمة بين البلدين بعد محاولة إسرائيل فرض ترتيبات أمنية على زيارة لولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله إلى المسجد الأقصى في القدس الشرقية، لإحياء ذكرى الإسرء والعراج، وهو ما دفع بالأخير إلى إلغاء زيارته.

وعلى إثر ذلك لم يوافق الأردن في اليوم التالي على منح نتنياهو إنسا لاستخدام المجال الجوي الأردني في رحلة كان يخطط لها إلى الإمارات. وجاءت التوترات الأخيرة في القدس وهجمات المستوطنين على

قوات دولية إلى لبنان بإشراف أممي والبنك الدولي

دعم خليجي لخارطة طريق أميركية - فرنسية في لبنان



شحنة مساعدات قطرية بإيعاز أميركي - فرنسي

وكانت أكبر بقيام السفيرتين الأميركية دوروثي شيا والفرنسية أن غريو بزبارة غير مسبوقه إلى الرياض، تركزت أساسا على طلب الدعم السعودي لمؤازرة الشعب اللبناني وقواه المسلحة، ويؤشر إلى أن البلدين قررا الأخذ بزمام المبادرة، بعد أن فشل سياسيو لبنان في الاتفاق، وأن هناك حرصا من الثنائي على تصادي لبنان الانفجار الكبير إلى حين إجراء انتخابات نيابية ورئاسية العام المقبل.

وكانت السفيرتان الأميركية والفرنسية استهلتا جولتهما في المملكة السعودية بقاء مستشار الديوان الملكي السعودي، والمشرق العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عبدالله الربيعية. وبحسب إعلان السفيرتين فقد ركزت المشاورات الثلاثية على سبل دعم الشعب اللبناني والاستقرار الاقتصادي.

وبالتوازي مع ذلك أرسلت قطر الخميس طائرتين محملتين بـ70 طنا من المساعدات الغذائية إلى الجيش اللبناني، وذلك بعد يومين من زيارة لوزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني إلى بيروت، والتي تمت على ما يبدو بالتنسيق فرسي أميركي.

وكان وزير الخارجية القطري أعلن خلال زيارته إلى بيروت التي التقى خلالها بالرئاسات الثلاث، تعهد بلاده بدعم الجيش اللبناني بـ70 طنا من المواد الغذائية شهريا ولدة عام. ويرى مراقبون أن هناك حرصا أميركيا فرنسي على الحصول على دعم خليجي ولاسيما سعودي في خارطة الطريق الموسومة للبنان، مرجحين أن تتجاوب الرياض مع هذا التمشي الجديد.

حفظ السلام الحالية "اليونيفيل" المنتشرة في الجنوب اللبناني، وهذا الأمر لا يقل تعقيدا وسبق وأن فشلت محاولات أميركية في ترميره.

وأكد الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس رغبة بلاده في التمديد للقوات الدولية العاملة في الجنوب من دون تعديل في المهمة. وقال عون، خلال استقباله المسفحة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان جوانا رونيك في قصر بعدا، "إن لبنان الذي يلتزم تطبيق القرار 1701 بكل مندرجاته، يرغب في أن يتم التمديد لليونيفيل من دون تعديل في المهمة والعديد".

وبدا واضحا أن عون يرفض أي توسيع لمهام اليونيفيل، والوضع نفسه ينطبق على حزب الله الذي سيرى في أي تحويل على مهام القوات المنتشرة استهدافا مباشرا له.

ويتحمل حزب الله اللبناني الجزء الأكبر من مسؤولية الإنهيار الذي يعانيه لبنان، في ظل سيطرته على مفاصل القرار ومحاولاته جرّ فيها لبنان منذ أشهر، دون أن يقدم المزيد من التفاصيل عن شكل هذا التحرك وطبيعته.

ويعد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الأثني المقبل، اجتماعا خاصا بلبنان وسط ترجيحان بأن يكون المقترح الفرنسي أحد بنود النقاش.

ويغير مقترح لجنة الدفاع والقوات المسلحة في البرلمان الفرنسي، نقاط استفهام كبرى حول ماهية هذه القوات وهل ستنتشر بتقويض أممي، الأمر الذي قد يصطدم بتحفظات من أعضاء دائمين في مجلس الأمن مثل روسيا والصين، أو أن يكون الأمر بتغيير طبيعة عمل قوات

التحرك الأميركي - الفرنسي اللافت حيال لبنان يشي بأن خارطة طريق يجري تنفيذها على الأرض بشأن هذا البلد، وأن الطرفين يراهمان على الدعم الخليجي ولاسيما من المملكة العربية السعودية لضمان نجاحها.

بيروت - أوصى تقرير صدر عن لجنة الدفاع والقوات المسلحة في البرلمان الفرنسي بإرسال قوات دولية إلى لبنان بشكل طارئ تحت سلطة الأمم المتحدة والبنك الدولي في سبيل تعزيز الأعمال الإنسانية ومساعدة اللبنانيين، ودعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية لحفظ الأمن والاستقرار.

وشدد التقرير في بنده السادس على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في موعدها في العام 2022. ويأتي المقترح بالتوازي مع حراك دولي مكثف تقوده كل من الولايات المتحدة

وفرنسا للحيلولة دون انهيار لبنان بالكامل، في ظل أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقه تصف به، وعجز النخبة السياسية اللبنانية عن التوصل إلى تسوية يتم بموجبها تشكيل حكومة جديدة.

ويرى مراقبون أن طلب إرسال قوات دولية إلى لبنان، يندرج ضمن مخرجات الاجتصاع الذي جرى في الخامس والعشرين من الشهر الماضي بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن والفرنسي جان إيف لوريان.



وليد البخاري
لاشريعة لخطاب يقفز فوق هوية لبنان العربي

وكان لدوريان صرح في أعقاب ذلك الاجتماع بأن باريس وواشنطن "ستتحرران معا للضغط" على المسؤولين عن الأزمة التي يعرق فيها لبنان منذ أشهر، دون أن يقدم المزيد من التفاصيل عن شكل هذا التحرك وطبيعته.

ويعد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الأثني المقبل، اجتماعا خاصا بلبنان وسط ترجيحان بأن يكون المقترح الفرنسي أحد بنود النقاش.

ويغير مقترح لجنة الدفاع والقوات المسلحة في البرلمان الفرنسي، نقاط استفهام كبرى حول ماهية هذه القوات وهل ستنتشر بتقويض أممي، الأمر الذي قد يصطدم بتحفظات من أعضاء دائمين في مجلس الأمن مثل روسيا والصين، أو أن يكون الأمر بتغيير طبيعة عمل قوات

الغرب في سباق مع الوقت للحفاظ على شريان حياة السوريين مفتوحا

لسنة أشهر، حيث إن رفضها سيضر كثيرا بسبعيتها.

وتوضّح الأرقام وحدها مدى أهمية باب الهوى للبقاء على قيد الحياة في شمال غرب سوريا. فوفقا لتقديرات الأمم المتحدة، يعيش حوالي أربعة ملايين سوري في المنطقة، معظمهم من النازحين الذين يعيشون في مخيمات ومنازل نصف محتلة وملاجئ فقيرة ماثلة. وكلهم تقريباً يعتمدون على المساعدات الإنسانية، وبالتالي مساعدات الأمم المتحدة. وهناك 3.1 مليون شخص يتلقون الغذاء من برنامج الأغذية العالمي.

ويوجه عام يعتبر الوضع الإنساني في سوريا كارثيا بعد أكثر من عشر سنوات من الصراع المستمر، والذي تفاقم بسبب أزمة اقتصادية حادة، بما في ذلك انهيار العملة. ويشكو برنامج الأغذية العالمي منذ شهور من أن أكثر من اثني عشر مليون سوري، أي حوالي 60 في المئة من السكان، ليس لديهم ما يكفي من الطعام. وعندما يكون هناك طعام، فإنه غالبا ما يكون باهظ التكلفة بالنسبة للكثيرين.

ويتوقع كوستانتين فينتشل منسق الشؤون السورية في منظمة "إغاثة جوعى العالم" الألمانية، الأسوأ في حال تم وقف العمل بالآلية الأممية، حيث يقول "ستكون هذه كارثة أخرى ضمن الكارثة".

وقد تصبح هذه النقطة الحدودية التي تمر عبرها مساعدات الأمم المتحدة جزءا من الماضي اعتبارا من 10 يوليو، في حال استمر الموقف الروسي على حاله.

60 في المئة من السوريين، ليس لديهم ما يكفي من الطعام، ولا يملكون القدرة على توفيره

وترى موسكو أن مساعدات الأمم المتحدة يمكن أن تُنقل بسهولة عبر دمشق إلى مناطق المتطرفين. وحتى الآن، لا يبالي الروس بحقيقة أن جميع الخبراء ابتداء من أنطونيو غوتيريش إلى من هم أنداء يعارضون ذلك. وبالمناسبة إلى روسيا الأمر لا يتعلق بتوزيع الإمدادات الإنسانية، بل بفرض النفوذ، فسيطرة الأسد على جزء كبير من المساعدات ستعزز بشكل كبير موقفه تجاه خصومه.

ويرى متابعون أن ما تبقى من أمل لدى الدول الغربية أمام روسيا لفرض مساعيها في تمديد توصيل المساعدات عبر المعبر ضئيل، غير أن أحد الدبلوماسيين يرى بأن موسكو قد تقبل الإبقاء على معبر باب الهوى مفتوحا أمام المساعدات

العابرة للحدود إلى سوريا من منفذ باب الهوى (شمال غرب) الحدودي مع تركيا، وتوسع نطاق هذه الآلية بحيث تشمل أيضا معبر اليعربية الحدودي مع العراق، كما كان عليه الوضع في الماضي.

وبحسب النص المعدل فقد تم التخلي عن مطلب إعادة فتح معبر اليعربية والإبقاء فقط على معبر باب الهوى. وتعتمد المجموعة الدولية منذ العام 2014 على إرسال المساعدات إلى المدنيين في سوريا عبر 4 معابر حدودية في الجنوب من الأردن، وفي الشرق من العراق، وفي الشمال والغرب من تركيا. لكن في السنوات الأخيرة، نجحت روسيا في فرض أمر واقع جديد من خلال استخدام حق النقض لتبقي فقط على معبر وحيد وهو معبر باب الهوى من الجهة التركية.

ويتيح معبر باب الهوى إيصال المساعدات إلى أكثر من ثلاثة ملايين شخص في منطقة إدلب، التي تسيطر عليها جماعات جهادية وأخرى معارضة. ويقول نشطاء إنه يمثل شريان حياة بالنسبة للمدنيين في شمال غرب سوريا، فكل يوم تمر عبره شاحنة وراء شاحنة لإمداد المعوزين. على متن هذه الشاحنات يوجد كل شيء يحتاجه الناس للبقاء على قيد الحياة: الغذاء والدواء والخيام وأكثر من ذلك بكثير.

وقال لافرتينيف "أؤكد مرة أخرى: الغرب لا يريد الحديث عن الحكومة السورية في معرض الإشارة إلى المساعدات، لكن عليه أن يدرك أن ذلك يعود بالنفع على الشعب السوري. وبطبيعة الحال يجب وضع حد لاستخدام أساليب العقاب الجماعي بحق الشعب السوري والتي نعتبرها مغيبة إطلاقا".

وأرجح تصويت كان مقررا الخميس في مجلس الأمن الدولي على تمديد آلية إدخال المساعدات عبر الحدود إلى سوريا وذلك في محاولة لتلطين موقف روسيا. وقال دبلوماسي طلب عدم الكشف عن هويته إن "الفكرة الآن هي (إجراء التصويت) الجمعة"، بينما ذكر مصدر آخر أن التأجيل يمنح "مزيدا من الوقت لاستكمال المفاوضات".

وترفض روسيا منذ بداية الأسبوع أي مناقشة لمشروع القرار الذي اقترحه أيرلندا والرويج العضوان غير الدائمين في مجلس الأمن المسؤولين عن الملف الإنساني السوري. ومساء الأربعاء أدخل البلدان الأوروبيان تعديلا أساسيا على مقترحهما في محاولة منهما لتلطين موقف موسكو وإقناعها بتغيير النص.

وكان مشروع القرار في صيغته الأصلية، ينص على أمرين هما: تمديد العمل لمدة سنة بآلية إدخال المساعدات

الجاري، لتتولى دمشق الإشراف على المساعدات، في محاولة لتهدئة مدخل تتم من خلاله إعادة تعويم حليفها النظام السوري، لكن القوى الغربية ترفض الأمر معتبرة أن سيطرة النظام على المساعدات غير مقبول لاسيما وأن المدنيين المستفيدين من تلك المساعدات يقعون في مناطق خارج سيطرته وأن منحه هذا الامتياز سيغني إعطاؤه سلاحا مهما في مواجهة خصومه، فضلا عن غياب أي ثقة به في كيفية توزيعها.



الملايين من المدنيين يعملون على المساعدات العابرة من الحدود